

# NBK Wealth Thought Leadership: Sustainable Investing and Key Trends

19 August 2024



## «الوطني للثروات»: مع خلق تأثير اجتماعي أو بيئي إيجابي

# الاستثمار المستدام يسعى إلى تحقيق عوائد مالية

مستثمرون يوائمون محافظهم | 30 تريليون دولار أصول الاستثمار | تحسين معايير الإفصاح يحد من الاستثمارية مع قيمهم الأخلاقية | الاستخدام المدارة في 2022 | التحايل على مبادئ حوكمة الاستدامة

### نمو الاستثمار المستدام

رَجَّحت المجموعة أن يستمر نمو الاستثمار المستدام مدعوماً بالعديد من العوامل، بما في ذلك:

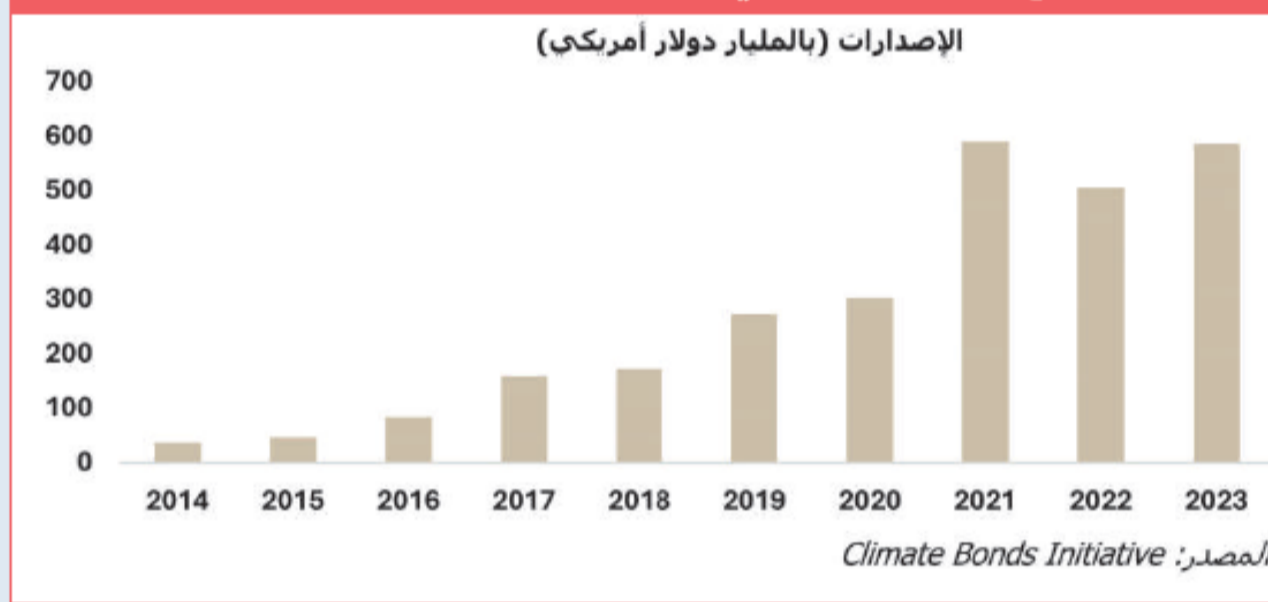
- 01 زيادة الوعي بالتحديات العالمية.
- 02 التطورات التنظيمية.
- 03 التقدم التكنولوجي.
- 04 تغير ميول المستثمرين.
- 05 الاستثمار في دمج عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن إستراتيجيات الاستثمار الرئيسية.
- 06 التركيز على التغييرات المناخية والقضايا الاجتماعية.
- 07 تعزيز بيانات وتحليلات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.
- 08 ترسيخ اتجاهات الاستثمارات ذات التأثير الاجتماعي التي ستظل من الاتجاهات المهمة للاستثمار المستدام في المستقبل.

الإفصاح عن قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وجعلها أكثر اتساقاً، سيساهم في الحد من ظاهرة التحايل على مبادئ حوكمة الاستدامة فيما يعرف بالغسل الأخضر أو Greenwashing، والتي تحدث عندما تقوم الشركات أو مديرو الاستثمار بتضليل المستهلكين أو المستثمرين في ما يتعلق بتأثير منتجاتهم المستدامة على البيئة أو المجتمع للاستفادة من الطلب المتزايد على هذا النوع من المنتجات.

من جهة أخرى، يعد دمج عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن الإستراتيجيات الاستثمارية بشكل متزايد من الاتجاهات الرئيسية للاستثمار المستدام، كما تزايدت أهمية تقييم المخاطر وفرص الاستثمار المتعلقة بالتغير المناخي، وكذلك الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. وقد تواجه الشركات التي تفشل في التكيف مع اقتصاد منخفض الكربون مخاطر تنظيمية، وزيادة في تكاليفها التشغيلية، إلى جانب إمكانية الإضرار بسمعتها، في حين تعمل الشركات التي تنجح في تطبيق مبادئ الاستدامة على خلق قيمة مستثمريها. ومن جانب آخر، يلعب نمو السنوات الخضراء دوراً مهماً في تمويل الانتقال إلى اقتصاد مستدام.

وأختتمت: «يتميز الاستثمار المستدام بقدرته على إحداث تغيير إيجابي كبير، حيث يمكن لمجتمع الاستثمار أن يلعب دوراً جوهرياً في معالجة بعض القضايا الأكثر إلحاحاً في عصرنا، مما يضمن الازدهار الطويل الأجل للجميع. إلا أن النجاح في هذا المسعى يتطلب من المستثمرين والشركات والمشرعين العمل سوياً لاقتناص الفرصة لخلق مستقبل أكثر استدامة وإنصافاً».

### سندات المناخ - الإصدار السنوي



والاجتماعية والمؤسسية وجويتها بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، إلا أنه ما زالت هناك بعض التحديات، حيث يواجه المستثمرون في كثير من الأحيان صعوبات في الحصول على بيانات متسقة وقابلة للمقارنة وموثوقة في ما يتعلق بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية».

وزادت: «علماً بأن توافر إطار تنظيمي أكثر انسجاماً من شأنه أن يجعل مقاييس الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية أكثر قابلية للمقارنة وتلعب العديد من الأطراف، بما في ذلك الجهات التنظيمية والمستثمرون والمنظمات غير الحكومية دوراً جوهرياً في تطوير هذا الإطار».

### معايير الإفصاح

وأوضحت المجموعة أن تحسين معايير

الموظفين والممارسات الإبائية. وأشارت إلى أنه عندما تعطي الشركات الأولوية لهذه الاعتبارات، فإنها لا تقدم مساهمات إيجابية تجاه العالم فقط، بل ينعكس ذلك بالنفع عليها وعلى مساهميتها أيضاً. بالإضافة إلى ذلك بدأ المستثمرون في استخدام نفوذهم بشكل متزايد لتعزيز التغيير الإيجابي لسلوك الشركات من خلال مشاركتهم وتفاعلهم كمستثمرين نشطين.

### دور جوهري

وأفادت المجموعة: «بعد قياس التأثير البيئي والاجتماعي والمؤسسي من الأمور الضرورية، نظراً لاهتمام المستثمرين بالحصول على هذه المعلومات لتقييم استثماراتهم وتحديد ما إذا كانت قد حققت التأثير المطلوب. وشهدنا تحسناً في توافر بيانات الحوكمة البيئية

والاجتماعية والمؤسسية، حيث اكتسب هذا النوع من الاستثمار زخماً قوياً من جانب المستثمرين المؤسسيين والأفراد. وفي وقتنا الحالي، أصبح الاستثمار المستدام من الاتجاهات السائدة، حيث يسعى عدد متزايد من المستثمرين إلى موازنة محافظهم الاستثمارية مع قيمهم الأخلاقية. ووفقاً للتحالف العالمي للاستثمار المستدام GSIA، بلغت قيمة أصول الاستثمار المستدام المدارة 30.3 تريليون دولار في عام 2022».

### التأثير البيئي

ويؤيدت المجموعة أن العديد من الشركات استشعرت أهمية تقديمها لاستثمارات تفيد البيئة والمجتمع والشركة نفسها، إذ يتطلب هذا النوع من الاستثمار النظر في العديد من العوامل، التي تتضمن التأثير البيئي للشركة، ومعاملة

قالت مجموعة الوطني للثروات، ضمن سلسلة مقالات قيادة الفكر، إن الاستدامة وفقاً لتعريف الأمم المتحدة هي «تلبية حاجات الحاضر دون المساس بقدرات أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتها»، إذ غالباً ما يشار إلى الاستثمار المستدام باسم الاستثمار المسؤول اجتماعياً، أو الاستثمار الأخلاقي، أو الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

وأوضحت المجموعة أن نهج الاستثمار المستدام يسعى إلى تحقيق عوائد مالية، مع خلق تأثير اجتماعي أو بيئي إيجابي، حيث تدمج تلك الإستراتيجيات الاستثمارية عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، ضمن قرارات الاستثمار لإدارة المخاطر بشكل أفضل وتحقيق عوائد مستدامة طويلة الأجل. وأضاف: «في عام 1971 تم تأسيس صندوق باكس العالمي PAX، وهو أول صندوق استثمارات مشتركة مسؤول اجتماعياً SRI، حيث حرص على تجنب الاستثمار في الشركات المنتجة للأسلحة والتبغ أو الشركات المشاركة في حرب فيتنام. وخلال حقبة الثمانينيات، ضغط المستثمرون بشكل متزايد على الشركات لسحب استثماراتها من جنوب أفريقيا بسبب نظام الفصل العنصري». وتابع: «في مستهل الألفية الجديدة بدأت تتحدد ملامح الحوكمة البيئية

## «الوطني للثروات»: سلسلة مقالات «قيادة الفكر»



# الاتجاهات الرئيسية للاستثمار المستدام

ختاماً، من المرجح أن يستمر نمو الاستثمار المستدام مدعوماً بالعديد من العوامل، بما في ذلك زيادة الوعي بالتحديات العالمية والتطورات التنظيمية والتقدم التكنولوجي وتغير ميول المستثمرين إضافة إلى الاستمرار في دمج عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن استراتيجيات الاستثمار الرئيسية مع التركيز على التغيرات المناخية والقضايا الاجتماعية، وتعزيز بيانات وتحليلات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وترسيخ اتجاهات الاستثمارات ذات التأثير الاجتماعي سنظل من الاتجاهات الهامة للاستثمار المستدام في المستقبل.

والمؤسسية، وجعلها أكثر اتساقاً، في الحد من ظاهرة التحايل على مبادئ حوكمة الاستدامة، فيما يعرف بالغسل الأخضر أو Greenwashing، والتي تحدث عندما تقوم الشركات أو مديرو الاستثمار بتضليل المستهلكين أو المستثمرين فيما يتعلق بتأثير منتجاتهم المستدام على البيئة أو المجتمع للاستفادة من الطلب المتزايد على هذا النوع من المنتجات.

من جهة أخرى، يعد دمج عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن الاستراتيجيات الاستثمارية بشكل متزايد من الاتجاهات الرئيسية للاستثمار المستدام، كما تزايدت أهمية تقييم المخاطر وفرص الاستثمار المتعلقة بالتغير المناخي، وكذلك الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، وقد تواجه الشركات التي تفشل في التكيف مع اقتصاد منخفض الكربون، مخاطر تنظيمية وزيادة في تكاليفها التشغيلية، إلى جانب إمكانية الإضرار بسمعتها، في حين تعمل الشركات التي تنجح في تطبيق مبادئ الاستدامة على خلق قيمة لمستثمريها، ومن جانب آخر يلعب نمو السنوات الخضراء دوراً هاماً في تمويل الانتقال إلى اقتصاد مستدام.

لسلوك الشركات، من خلال مشاركتهم وتفاعلهم كمستثمرين نشطين.

ويعد قياس التأثير البيئي والاجتماعي والمؤسسي من الأمور الضرورية نظراً لاهتمام المستثمرين بالحصول على هذه المعلومات لتقييم استثماراتهم، وتحديد ما إذا كانت قد حققت التأثير المطلوب، وشهدنا تحسناً في توافر بيانات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وجودتها بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، إلا أنه ما زالت هناك بعض التحديات، حيث يواجه المستثمرون في كثير من الأحيان صعوبات في الحصول على بيانات متسقة وقابلة للمقارنة وموثوقة فيما يتعلق بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، علماً أن توافر إطار تنظيمي أكثر انسجاماً من شأنه أن يجعل مقاييس الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية أكثر قابلية للمقارنة، وتلعب العديد من الأطراف، بما في ذلك الجهات التنظيمية والمستثمرين والمنظمات غير الحكومية، دوراً جوهرياً في تطوير هذا الإطار.

كما سيساهم تحسين معايير الإفصاح عن قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية

الجديدة بدأت تتحدد ملامح الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، حيث اكتسب هذا النوع من الاستثمار زخماً قوياً من جانب المستثمرين المؤسسيين والأفراد. وفي وقتنا الحالي، أصبح الاستثمار المستدام من الاتجاهات السائدة، حيث يسعى عدد متزايد من المستثمرين إلى مواكبة محافظهم الاستثمارية مع قيمهم الأخلاقية. ووفقاً للحالف العالمي للاستثمار المستدام (GSI)، بلغت قيمة أصول الاستثمار المستدام المماراة 30.3 تريليون دولار عام 2022.

واستشعرت العديد من الشركات أهمية تقديمها لاستثمارات تفيد البيئة والمجتمع والشركة نفسها، ويتطلب هذا النوع من الاستثمار النظر في العديد من العوامل، التي تتضمن التأثير البيئي للشركة ومعاملة الموظفين، والممارسات الأخرى. وعندما تعطي الشركات الأولوية لهذه الاعتبارات، فإنها لا تقدم مساهمات إيجابية تجاه العالم فقط بل ينعكس ذلك بالنفع عليها وعلى مساهماتها أيضاً، إضافة إلى ذلك بدأ المستثمرون استخدام نفوذهم بشكل متزايد لتعزيز التغيير الإيجابي

الاستدامة وفقاً لتعريف الأمم المتحدة هي «تلبية حاجات الحاضر دون المساس بقدرات أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتها»، وغالباً ما يشار إلى الاستثمار المستدام باسم الاستثمار المسؤول اجتماعياً أو الاستثمار الأخلاقي أو الاستثمار وفقاً لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، ويسعى نهج الاستثمار المستدام إلى تحقيق عوائد مالية، مع خلق تأثير اجتماعي أو بيئي إيجابي، وتدمج تلك الاستراتيجيات الاستثمارية عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن قرارات الاستثمار لإدارة المخاطر بشكل أفضل وتحقيق عوائد مستدامة طويلة الأجل.

في عام 1971 تم تأسيس صندوق باكس العالمي (PAX)، وهو أول صندوق استثمارات مشتركة مسؤول اجتماعياً (SRI)، حيث حرص على تجنب الاستثمار في الشركات المنتجة للأسلحة والتبغ أو الشركات المشاركة في حرب فيتنام. وخلال حقبة الثمانينيات، ضغط المستثمرون بشكل متزايد على الشركات لسحب استثماراتها من جنوب أفريقيا بسبب نظام الفصل العنصري، في مستهل الألفية

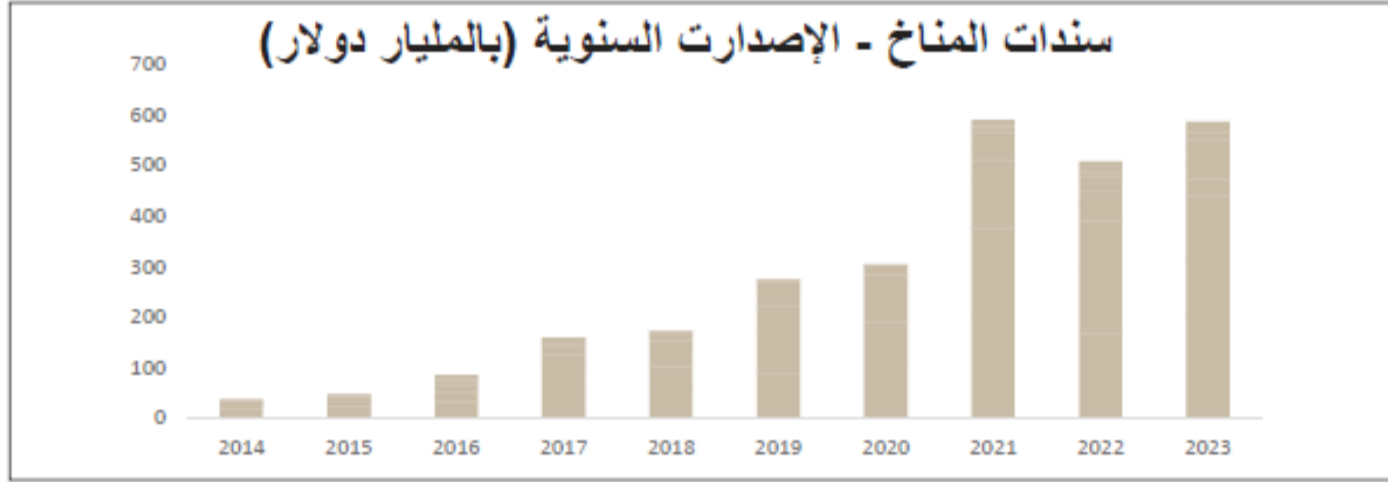
ضمن سلسلة مقالات «قيادة الفكر» التي تصدر شهرياً عن المجموعة

## «الوطني للثروات»: 30,3 تريليون دولار الأصول المدارة للاستثمارات المستدامة

مدعوماً بالعديد من العوامل، بما في ذلك زيادة الوعي بالتحديات العالمية، والتطورات التنظيمية، والتقدم التكنولوجي، وتغير ميول المستثمرين.

وبالإضافة إلى الاستمرار في دمج عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن إستراتيجيات الاستثمار الرئيسية، مع التركيز على التغييرات المناخية والقضايا الاجتماعية، وتعزيز بيانات وتحليلات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وترسيخ اتجاهات الاستثمارات ذات التأثير الاجتماعي ستظل من الاتجاهات المهمة للاستثمار المستدام في المستقبل.

ويتميز الاستثمار المستدام بقدرته على إحداث تغيير إيجابي كبير، حيث يمكن لمجتمع الاستثمار أن يلعب دوراً جوهرياً في معالجة بعض القضايا الأكثر إلحاحاً في عصرنا، ما يضمن الازدهار طويل الأجل للجميع، إلا أن النجاح في هذا المسعى يتطلب من المستثمرين والشركات والمشرعين العمل معاً لاقتناص الفرصة لخلق مستقبل أكثر استدامة وإنصافاً.



قالت مجموعة الوطني للثروات (NBK Wealth) ضمن سلسلة مقالات «قيادة الفكر» التي تصدر شهرياً، إن الاستثمار المستدام أصبح حالياً من الاتجاهات السائدة، حيث يسعى عدد متزايد من المستثمرين لمواءمة محافظهم الاستثمارية مع قيمهم الأخلاقية، مشيرة إلى أن قيمة أصول الاستثمار المستدام المدارة بلغت 30,3 تريليون دولار في 2022، وفقاً للتحالف العالمي للاستثمار المستدام (GSIA).

وأوضحت «الوطني للثروات» أن الاستدامة وفقاً لتعريف الأمم المتحدة هي «تلبية حاجات الحاضر دون المساس بقدرات أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتها»، وغالباً ما يشار إلى الاستثمار المستدام باسم الاستثمار المسؤول اجتماعياً أو الاستثمار الأخلاقي أو الاستثمار وفقاً لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. وأشارت إلى أن نهج الاستثمار المستدام يسعى إلى تحقيق عوائد مالية مع خلق تأثير اجتماعي أو بيئي إيجابي، ودمج تلك الإستراتيجيات

وفرص الاستثمار المتعلقة بالتغير المناخي، وكذلك الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. وقد تواجه الشركات التي تفشل في التكيف مع اقتصاد منخفض الكربون مخاطر تنظيمية، وزيادة في تكاليفها التشغيلية، إلى جانب إمكانية الإضرار بسمعتها، في حين تعمل الشركات التي تنجح في تطبيق مبادئ الاستدامة على خلق قيمة لمستثمريها. من جانب آخر، يلعب نمو السندات الخضراء دوراً مهماً في تمويل الانتقال إلى اقتصاد مستدام. وختاماً، من المرجح أن يستمر نمو الاستثمار المستدام

على مبادئ حوكمة الاستدامة فيما يعرف بالغسل الأخضر أو (Greenwashing)، والتي تحدث عندما تقوم الشركات أو مديرو الاستثمار بتضليل المستهلكين أو المستثمرين فيما يتعلق بتأثير منتجاتهم المستدامة على البيئة أو المجتمع للاستفادة من الطلب المتزايد على هذا النوع من المنتجات. من جهة أخرى، يعد دمج عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن الإستراتيجيات الاستثمارية بشكل متزايد من الاتجاهات الرئيسية للاستثمار المستدام، كما تزايدت أهمية تقييم المخاطر

وجودتها بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، إلا أنه ما زالت هناك بعض التحديات. علماً بأن توافر إطار تنظيمي أكثر انسجاماً من شأنه أن يجعل مقاييس الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية أكثر قابلية للمقارنة. وتلعب العديد من الأطراف، بما في ذلك الجهات التنظيمية والمستثمرين جوهرياً في تطوير هذا الإطار. كما سيسهم تحسين معايير الإفصاح عن قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وجعلها أكثر اتساقاً في الحد من ظاهرة التحايل

لا تقدم مساهمات إيجابية تجاه العالم فقط، بل ينعكس ذلك بالنفع عليها وعلى مساهمها أيضاً، ويبدأ المستثمرون في استخدام نفوذهم بشكل متزايد لتعزيز التغيير الإيجابي لسلوك الشركات من خلال مشاركتهم وتفاعلهم كمستثمرين نشطين. ويعد قياس التأثير البيئي والاجتماعي والمؤسسي من الأمور الضرورية، نظراً لاهتمام المستثمرين بالحصول على هذه المعلومات لتقييم استثماراتهم وتحديد ما إذا كانت قد حققت التأثير المطلوب. وشهدنا تحسناً في توافر بيانات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

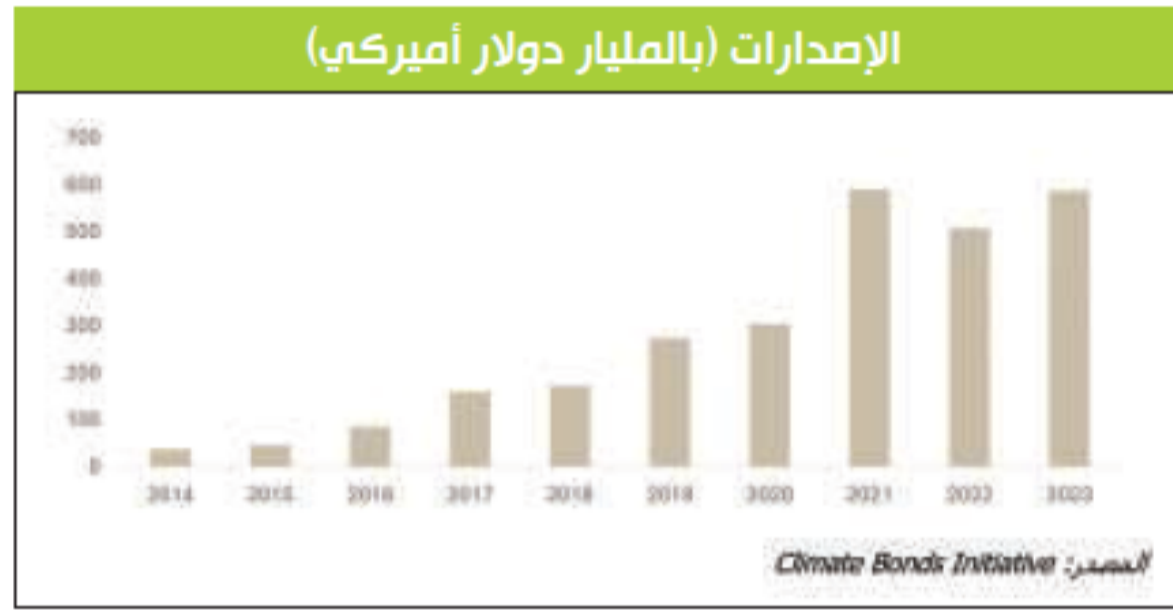
بسبب نظام الفصل العنصري. في مستهل الألفية الجديدة بدأت تتحدد ملامح الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، حيث اكتسب هذا النوع من الاستثمار زخماً قوياً من جانب المستثمرين المؤسسيين والأفراد. استشعرت العديد من الشركات أهمية تقديمها لاستثمارات مستدامة في الشركة نفسها. يتطلب هذا النوع من الاستثمار النظرة في العديد من العوامل والتي تتضمن التأثير البيئي للشركة، ومعاملة الموظفين، والممارسات الإدارية. وعندما تعطي الشركات الأولوية لهذه الاعتبارات، فإنها

الاستثمارية عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن قرارات الاستثمار لإدارة المخاطر بشكل أفضل وتحقيق عوائد مستدامة طويلة الأجل. وفي العام 1971 تم تأسيس صندوق باكس العالمي (PAX) وهو أول صندوق استثمارات مشتركة مسؤول اجتماعياً (SRI)، حيث حرص على تجنب الاستثمار في الشركات المنتجة للأسلحة والتبغ أو الشركات المشاركة في حرب فيتنام. وخلال حقبة الثمانينيات، ضغط المستثمرون بشكل متزايد على الشركات لسحب استثماراتها من جنوب أفريقيا

ضمن سلسلة مقالات «قيادة الفكر» لـ «الوطني للثروات»

## 30.3 تريليون دولار

### أصول الاستثمار المستدام... 2022



أشارت شركة «الوطني للثروات» إلى أن نهج الاستثمار المستدام يسعى إلى تحقيق عوائد مالية مع خلق تأثير اجتماعي أو بيئي إيجابي. وتدمج تلك الإستراتيجيات الاستثمارية عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن قرارات الاستثمار لإدارة المخاطر بشكل أفضل وتحقيق عوائد مستدامة طويلة الأجل.

وأضافت في مقالة بعنوان «الاتجاهات الرئيسية للاستثمار المستدام»، ضمن سلسلة مقالات «قيادة الفكر» أنه في 1971 تم تأسيس صندوق باكس العالمي (PAX) وهو أول صندوق استثمارات مشتركة مسؤول اجتماعياً (SRI)، حيث حرص على تجنب الاستثمار في الشركات المنتجة للأسلحة والتبغ أو الشركات المشاركة في حرب فيتنام. وخلال حقبة الثمانينات، ضغط المستثمرون بشكل متزايد على الشركات لسحب استثماراتها من جنوب أفريقيا بسبب نظام الفصل العنصري. في مستهل الألفية الجديدة بدأت تتحدد ملامح الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، حيث اكتسب هذا النوع من الاستثمار زخماً قوياً من جانب المستثمرين المؤسسيين والأفراد. وأضافت أنه في وقتنا الحالي، أصبح الاستثمار المستدام من الاتجاهات السائدة، حيث يسعى عدد متزايد من المستثمرين إلى مواءمة محافظهم الاستثمارية مع قيمهم الأخلاقية. ووفقاً للتحالف العالمي للاستثمار المستدام (GSIA)، بلغت قيمة أصول الاستثمار المستدام المدارة 30.3 تريليون دولار في 2022.

واستشعرت العديد من الشركات أهمية تقديمها لاستثمارات تفيد البيئة والمجتمع والشركة نفسها. يتطلب هذا النوع من الاستثمار

والمؤسسية. علماً بأن توافر إطار تنظيمي أكثر انسجاماً من شأنه أن يجعل مقاييس الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية أكثر قابلية للمقارنة. وتلعب العديد من الأطراف، بما في ذلك الجهات التنظيمية والمستثمرون والمنظمات غير الحكومية دوراً جوهرياً في تطوير هذا الإطار. ولفتت إلى أن تحسين معايير الإفصاح عن قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وجعلها أكثر اتساقاً سيساهم في الحد من ظاهرة التحايل على مبادئ حوكمة الاستدامة فيما يعرف بالغسل الأخضر أو (Greenwashing)، والتي تحدث عندما تقوم الشركات أو مديرو الاستثمار بتضليل المستهلكين أو المستثمرين في ما يتعلق بالتأثير المستدام لمنتجاتهم على البيئة أو المجتمع للاستفادة من الطلب المتزايد على هذا النوع من المنتجات.

وترجع «الوطني للثروات» استمرار نمو الاستثمار المستدام مدعوماً بعوامل عدة، بما في ذلك زيادة الوعي بالتحديات العالمية والتطورات التنظيمية والتقدم التكنولوجي، وتغير ميول المستثمرين

المستثمرون في استخدام نفوذهم بشكل متزايد لتعزيز التغيير الإيجابي لسلوك الشركات من خلال مشاركتهم وتفاعلهم كمستثمرين نشطين. ويعد قياس التأثير البيئي والاجتماعي والمؤسسي من الأمور الضرورية، نظراً لاهتمام المستثمرين بالحصول على هذه المعلومات لتقييم استثماراتهم وتحديد ما إذا كانت قد حققت التأثير المطلوب وشهدنا تحسناً في توافر بيانات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وجودتها بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، إلا أنه ما زالت هناك بعض التحديات، حيث يواجه المستثمرون في كثير من الأحيان صعوبات في الحصول على بيانات متسقة وقابلة للمقارنة وموثوقة في ما يتعلق بالحوكمة البيئية والاجتماعية

تحسن ملحوظ  
بيانات الحوكمة  
البيئية والاجتماعية  
والمؤسسية وجودتها  
بالعقد الماضي

النظر في العديد من العوامل والتي تتضمن التأثير البيئي للشركة، ومعاملة الموظفين، والممارسات الإدارية. وذكرت أنه عندما تعطي الشركات الأولوية لهذه الاعتبارات، فإنها لا تقدم مساهمات إيجابية تجاه العالم فقط، بل ينعكس ذلك بالنفع عليها وعلى مساهمها أيضاً. بإضافة إلى ذلك بدأ

### السندات الخضراء وتمويل الانتقال إلى اقتصاد مستدام

تواجه الشركات التي تفشل في التكيف مع اقتصاد منخفض الكربون مخاطر تنظيمية، وزيادة في تكاليفها التشغيلية، إلى جانب إمكانية الإضرار بسمعتها، في حين تعمل الشركات التي تنجح في تطبيق مبادئ الاستدامة على خلق قيمة لمستثمريها. ومن جانب آخر يلعب نمو السندات الخضراء دوراً مهماً في تمويل الانتقال إلى اقتصاد مستدام.

## "الوطني للثروات": 30.3 تريليون دولار أصول الاستثمار المستدام في 2022

نظام الفصل العنصري. في مستهل الألفية الجديدة بدأت تتحدد ملامح الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وفي وقتنا الحالي، أصبح الاستثمار المستدام من الاتجاهات السائدة، حيث يسعى عدد متزايد من المستثمرين إلى موازنة محافظهم الاستثمارية مع قيمهم الأخلاقية. ووفقاً للتحالف العالمي للاستثمار المستدام (GSIA)، بلغت قيمة أصول الاستثمار المستدام المدارة 30,3 تريليون دولار في العام 2022.

الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن قرارات الاستثمار لإدارة المخاطر بشكل أفضل. ولفت الى ان عام 1971شهد تأسيس صندوق باكس العالمي (PAX) وهو أول صندوق استثمارات مشتركة مسؤول اجتماعياً (SRI)، حيث حرص على تجنب الاستثمار في الشركات المنتجة للأسلحة والتبغ أو الشركات المشاركة في حرب فيتنام. وخلال حقبة الثمانينيات، ضغط المستثمرون بشكل متزايد على الشركات لسحب استثماراتها من جنوب إفريقيا بسبب

■ اوضح تقرير "الوطني للثروات" ان الاستدامة وفقاً لتعريف الأمم المتحدة هي "تلبية حاجات الحاضر دون المساس بقدرات أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتها". وغالبا ما يشار إلى الاستثمار المستدام باسم الاستثمار المسؤول اجتماعياً أو الاستثمار الأخلاقي أو الاستثمار وفقاً لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. ويسعى نهج الاستثمار المستدام إلى تحقيق عوائد مالية مع خلق تأثير اجتماعي أو بيئي إيجابي. وتدمج تلك الإستراتيجيات الاستثمارية عوامل

## «الوطني للثروات»: «الغسل الأخضر» يحد من التحايل على مبادئ حوكمة الاستدامة

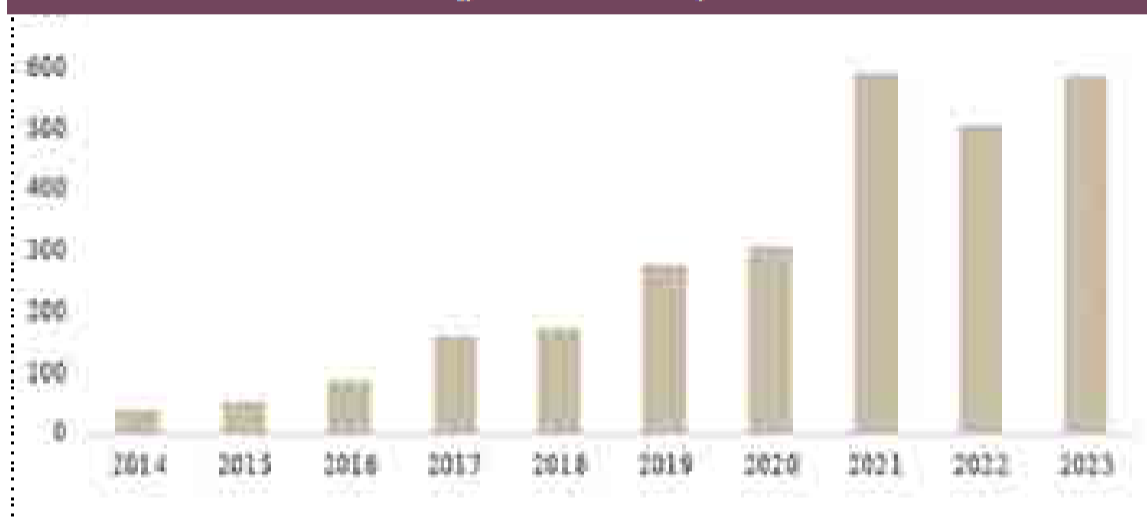
هناك بعض التحديات، حيث يواجه المستثمرون في كثير من الأحيان صعوبات في الحصول على بيانات متسقة وقابلة للمقارنة وموثوقة فيما يتعلق بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية علماً بأن توافر إطار تنظيمي أكثر انسجاماً من شأنه أن يجعل مقاييس الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية أكثر قابلية للمقارنة وتلعب العديد من الأطراف، بما في ذلك الجهات التنظيمية والمستثمرون والمنظمات غير الحكومية دوراً جوهرياً في تطوير هذا الإطار.

كما سيساهم تحسين معايير الإفصاح عن قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وجعلها أكثر اتساقاً في الحد من ظاهرة التحايل على مبادئ حوكمة الاستدامة فيما يعرف بالغسل الأخضر أو (Greenwashing)، والتي تحدث عندما تقوم الشركات أو مديروها الاستثمار بتضليل المستهلكين أو المستثمرين فيما يتعلق بتأثير منتجاتهم المستدامة على البيئة أو المجتمع للاستفادة من الطلب المتزايد على هذا النوع من المنتجات.

من جهة أخرى، يعد دمج عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن الإستراتيجيات الاستثمارية بشكل متزايد من الاتجاهات الرئيسية للاستثمار المستدام، كما تزايدت أهمية تقديم المخاطر وفرص الاستثمار المتعلقة بالتغير المناخي وكذلك الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. وقد تواجه الشركات التي تفشل في التكيف مع اقتصاد منخفض الكربون مخاطر تنظيمية وزيادة في تكاليفها التشغيلية، إلى جانب إمكانية الإضرار بسُمعتها، في حين تعمل الشركات التي تنجح في تطبيق مبادئ الاستدامة على خلق قيمة لمستثمريها.

ومن جانب آخر يلعب نمو السندات الخضراء دوراً مهماً في تمويل الانتقال إلى اقتصاد مستدام.

سندات المناخ - الإصدار السنوي (بالمليار دولار)



الشركات الأولية لهذه الاعتبارات، فإنها لا تقدم مساهمات إيجابية تجاه العالم فقط بل ينعكس ذلك بالنفع عليها وعلى مساهميتها أيضاً. بالإضافة إلى ذلك بدأ المستثمرون في استخدام نفوذهم بشكل متزايد لتعزيز التغيير الإيجابي لسلوك الشركات من خلال مشاركتهم وتفاعلهم كمستثمرين نشطين.

ويعد قياس التأثير البيئي والاجتماعي والمؤسسي من الأمور الضرورية، نظراً لاهتمام المستثمرين بالحصول على هذه المعلومات لتقييم استثماراتهم وتحديد ما إذا كانت قد حققت التأثير المطلوب، وشهدنا تحسناً في توافر بيانات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وجودتها بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي، إلا أنه ما زالت

من الاستثمار زخماً قوياً من جانب المستثمرين المؤسسيين والأفراد. وفي وقتنا الحالي، أصبح الاستثمار المستدام من الاتجاهات السائدة، حيث يسعى عدد متزايد من المستثمرين إلى مواصلة محافظهم الاستثمارية مع قيمهم الأخلاقية. ووفقاً للتحالف العالمي للاستثمار المستدام (GSIA)، بلغت قيمة أصول الاستثمار المستدام المدارة 30,3 تريليون دولار في العام 2022.

وقد استشعرت العديد من الشركات أهمية تقديمها لاستثمارات تفيد البيئة والمجتمع والشركة نفسها. يتطلب هذا النوع من الاستثمار النظر في العديد من العوامل والتي تتضمن التأثير البيئي للشركة، ومعاملة الموظفين والممارسات الإدارية. وعندما تعطي

أشار تقرير «الوطني للثروات» إلى أن الاستدامة وفقاً لتعريف الأمم المتحدة هي «تلبية حاجات الحاضر دون المساس بقدرات أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتها». وغالباً ما يشار إلى الاستثمار المستدام باسم الاستثمار المسؤول اجتماعياً أو الاستثمار الأخلاقي أو الاستثمار لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ويسعى نهج الاستثمار المستدام إلى تحقيق عوائد مالية مع خلق تأثير اجتماعي أو بيئي إيجابي. وتدمج تلك الإستراتيجيات الاستثمارية عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ضمن قرارات الاستثمار لإدارة المخاطر بشكل أفضل وتحقيق عوائد مستدامة طويلة الأجل. في العام 1971 تم تأسيس صندوق باكس العالمي (PAX) وهو أول صندوق استثمارات مشتركة مسؤول اجتماعياً (SRI)، حيث حرص على تجنب الاستثمار في الشركات المنتجة للأسلحة والتبغ أو الشركات المشاركة في حرب فيتنام. وخلال حقبة الثمانينيات، ضغط المستثمرون بشكل متزايد على الشركات لسحب استثماراتها من جنوب إفريقيا بسبب نظام الفصل العنصري. في مستهل الألفية الجديدة بدأت تتحدد ملامح الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، حيث اكتسب هذا النوع

## ESG factors to help manage risk and create sustainable, long-term returns

### NBK Wealth: Sustainable investing and key trends

**KUWAIT:** Sustainability, as defined by the United Nations, involves meeting the current needs, without compromising the ability of future generations to meet their own needs. Sustainable investing is often referred to as socially responsible investing (SRI), ethical investing, or Environmental, Social, and Governance (ESG) investing. Sustainable investing is an approach that seeks to generate financial returns while also creating a positive social or environmental impact. This investment strategy integrates ESG factors into investment decisions to better manage risk and generate sustainable, long-term returns.

The first SRI mutual fund, the Pax World Fund, was created in 1971, and it avoided investments in companies producing weapons and tobacco or those involved in the Vietnam War. During the 1980s, investors increasingly pressured companies to divest from South Africa due to their apartheid system. The ESG framework took form in the early 2000s, and it has gained significant traction with both institutional and individual investors. Today, sustainable investing has become mainstream as a growing number of investors seek to align their portfolios with their val-

ues. According to the Global Sustainable Investment Alliance (GSIA), global sustainable investment AUM reached \$30.3 trillion in 2022.

Many companies are realizing the importance of making investments that benefit the environment, society, and the company itself. This entails considering factors such as a company's environmental impact, treatment of employees, and management practices. When companies prioritize these considerations, they not only contribute positively to the world, but it will also benefit themselves and their shareholders. Moreover, investors are increasingly using their influence to drive positive change in corporate behavior through engagement and shareholder activism.

Measuring impact is essential since investors need this information to evaluate their investments and determine if their investments have had the desired impact. The availability and quality of ESG data have improved significantly over the past decade. However, challenges remain, and investors often face difficulties in obtaining consistent, comparable, and reliable ESG data. A more harmonized regulatory framework will make ESG metrics more comparable, and regulators,

investors and NGOs all have an important role to play in developing a common framework.

Improved and more harmonized ESG reporting standards will also help combat greenwashing which is when companies or investment managers mislead consumers or investors about the impact of their products to capitalize on the growing demand for sustainable products.

Increasing integration of ESG factors into mainstream investing is a key trend in sustainable investing and risk and investment opportunities related to climate change as well as the transition to a low-carbon economy are becoming increasingly important. Companies that fail to adapt to a low-carbon economy may face regulatory risks, increased operational costs, and reputational damage, while successful companies will create value to investors. Another trend is the growth of green bonds which plays an important role in funding the transition to a sustainable economy.

In conclusion, sustainable investing will probably continue to grow, driven by several factors including increased awareness of global challenges, regulatory developments, technological advancements, and



shifting investor preferences. The integration of ESG factors into mainstream investing is likely to continue, the focus on climate change and social issues, the enhancement of ESG data and analytics, and the rise of impact investing are among important trends going forward in sustainable investing.

Sustainable investing has the potential to drive significant positive change and, the investment community can play a crucial role in addressing some of the most pressing issues of our time, ensuring long-term prosperity for all stakeholders. However, investors, companies and policymakers will all need to work together to seize the opportunity to create a more sustainable and equitable future.

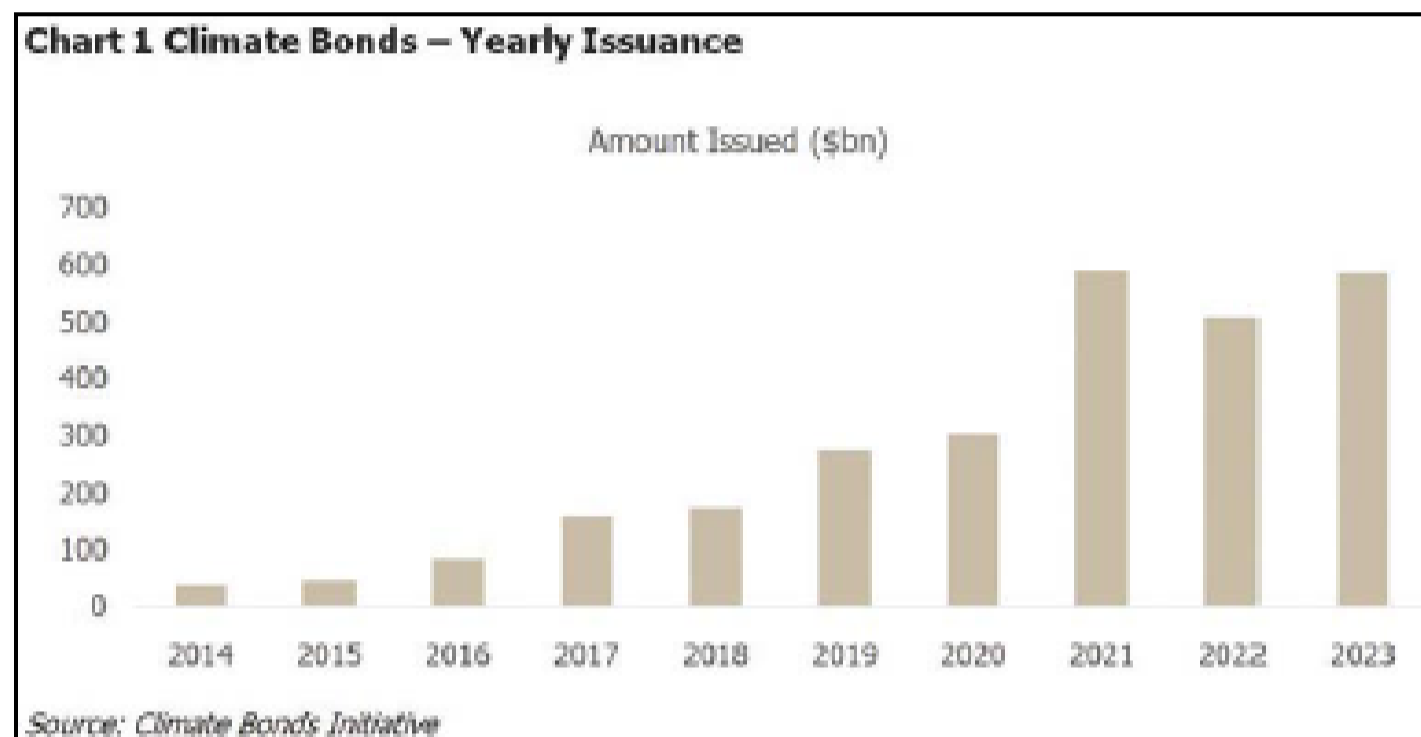


## NBK Wealth: The impact of ESG factors on investment strategies

KUWAIT CITY, Aug 18: Sustainability, as defined by the United Nations, involves meeting the current needs, without compromising the ability of future generations to meet their own needs. Sustainable investing is often referred to as socially responsible investing (SRI), ethical investing, or Environmental, Social, and Governance (ESG) investing. Sustainable investing is an approach that seeks to generate financial returns while also creating a positive social or environmental impact. This investment strategy integrates ESG factors into investment decisions to better manage risk and generate sustainable, long-term returns.

The first SRI mutual fund, the Pax World Fund, was created in 1971, and it avoided investments in companies producing weapons and tobacco or those involved in the Vietnam War. During the 1980s, investors increasingly pressured companies to divest from South Africa due to their apartheid system. The ESG framework took form in the early 2000s, and it has gained significant traction with both institutional and individual investors. Today, sustainable investing has become mainstream as a growing number of investors seek to align their portfolios with their values. According to the Global Sustainable Investment Alliance (GSIA), global sustainable investment AUM reached \$30.3 trillion in 2022.

Many companies are realizing the importance of making investments that benefit the environment, society, and the company itself. This entails considering factors such as a company's environmental impact, treatment of employees, and management practices. When companies prioritize these considerations, they not only contribute positively to the world, but it will also benefit themselves and their shareholders. Moreover, investors are increasingly using their influence to drive positive change in corporate behavior through engagement and shareholder activism.



Measuring impact is essential since investors need this information to evaluate their investments and determine if their investments have had the desired impact. The availability and quality of ESG data have improved significantly over the past decade. However, challenges remain, and investors often face difficulties in obtaining consistent, comparable, and reliable ESG data. A more harmonized regulatory framework will make ESG metrics more comparable, and regulators, investors and NGOs all have an important role to play in developing a common framework.

Improved and more harmonized ESG reporting standards will also help combat greenwashing which is when companies or investment managers mislead consumers or investors about the impact of their products to capitalize on the growing demand for sustainable products.

Increasing integration of ESG factors into mainstream investing is a key trend in sustainable investing and risk and investment opportunities related to climate change as well as the transition to a low-carbon economy are becoming increasingly important. Companies that fail to adapt to a low-carbon economy

may face regulatory risks, increased operational costs, and reputational damage, while successful companies will create value to investors. Another trend is the growth of green bonds which plays an important role in funding the transition to a sustainable economy.

In conclusion, sustainable investing will probably continue to grow, driven by several factors including increased awareness of global challenges, regulatory developments, technological advancements, and shifting investor preferences. The integration of ESG factors into mainstream investing is likely to continue, the focus on climate change and social issues, the enhancement of ESG data and analytics, and the rise of impact investing are among important trends going forward in sustainable investing.

Sustainable investing has the potential to drive significant positive change and, the investment community can play a crucial role in addressing some of the most pressing issues of our time, ensuring long-term prosperity for all stakeholders. However, investors, companies and policymakers will all need to work together to seize the opportunity to create a more sustainable and equitable future.

# Regional Coverage

19 August 2024



كل يوم

## «الوطني للثروات»: الاستثمار المستدام يسعى إلى تحقيق عوائد مالية

قالت مجموعة الوطني للثروات، ضمن سلسلة مقالات قيادة الفكر، إن الاستدامة وفقاً لتعريف الأمم المتحدة هي «تلبية حاجات الحاضر دون المساس بقدرات أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتها»، إذ غالباً ما يشار إلى الاستثمار المستدام باسم الاستثمار المسؤول اجتماعياً، أو الاستثمار الأخلاقي، أو الاستثمار وفقاً لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

وأوضحت المجموعة أن نهج الاستثمار المستدام يسعى إلى تحقيق عوائد مالية، مع خلق تأثير اجتماعي أو بيئي إيجابي، حيث تدمج تلك الإستراتيجيات الاستثمارية عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، ضمن قرارات الاستثمار لإدارة المخاطر بشكل أفضل، وتحقيق عوائد مستدامة طويلة الأجل.

وأضاف: «في عام 1971 تم تأسيس صندوق باكس العالمي PAX، وهو أول صندوق استثمارات مشتركة مسؤول اجتماعياً SRI، حيث حرص على تجنب الاستثمار في الشركات المنتجة للأسلحة والتبغ أو الشركات المشاركة في حرب فيتنام. وخلال حقبة الثمانينيات، ضغط المستثمرون بشكل متزايد على الشركات لسحب استثماراتها من جنوب أفريقيا بسبب نظام الفصل العنصري».

وتابعت: «في مستهل الألفية الجديدة بدأت تتحدد ملامح الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، حيث اكتسب هذا النوع من الاستثمار زخماً قوياً من جانب المستثمرين المؤسسيين والأفراد. وفي وقتنا الحالي، أصبح الاستثمار المستدام من الاتجاهات السائدة، حيث يسعى عدد متزايد من المستثمرين إلى مواءمة محافظهم الاستثمارية مع قيمهم الأخلاقية. ووفقاً للتحالف العالمي للاستثمار المستدام GSIA، بلغت قيمة أصول الاستثمار المستدام المدارة 30.3 تريليون دولار في عام 2022».

### التأثير البيئي

وبيّنت المجموعة أن العديد من الشركات استشعرت أهمية تقديمها لاستثمارات تفيده البيئة والمجتمع والشركة نفسها، إذ يتطلب هذا النوع من الاستثمار النظر في العديد من العوامل، التي تتضمن التأثير البيئي للشركة، ومعاملة الموظفين، والممارسات الإدارية.

وأشارت إلى أنه عندما تعطي الشركات الأولوية لهذه الاعتبارات، فإنها لا تقدم مساهمات إيجابية تجاه العالم فقط، بل ينعكس ذلك بالنفع عليها وعلى مساهمها أيضاً. بالإضافة إلى ذلك بدأ